العرب الاقتصادي
العدد 13631 | الأربعاء 24 جمادى الأولى 1448هـ | 4 نوفمبر 2026م

لإسهاماتها في الحوار والبحوث

«قطر للطاقة» تجدد دعمها لمؤسسة العطية الدولية



● الدوحة - العرب

جددت قطر للطاقة عضويتها في مؤسسة عبد الله بن حمد العطية الدولية للطاقة والتنمية المستدامة (مؤسسة العطية)، مؤكدةً دعمها المستمر لرؤية المؤسسة ورسالتها.

ووقع اتفاقية التجديد كل من سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، والدكتور سعود بن عبد الله العطية، رئيس مجلس أمناء مؤسسة العطية.

وقال سعادة الوزير سعد بن شريده الكعبي: «يسعدنا أن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد مجدداً دعمنا لإسهامات مؤسسة عبد الله بن حمد العطية في إغناء الحوار العالمي حول الطاقة، والتزامها في مجالات الأبحاث وتبادل المعرفة وتعزيز الحوار حول التحديات التي تشكل ملامح قطاع الطاقة العالمي والتنمية المستدامة. إن دعمنا الفاعل والمستمر تجاه تحقيق رسالة المؤسسة ورؤيتها ينبع من تقديرنا لدورها في تعزيز الحوار، ومن إدراكنا للإرث الذي تركه مؤسسها الراحل سعادة عبد الله بن حمد العطية رحمه الله».

وقال الدكتور سعود بن عبد الله العطية: «نقدر استمرار عضوية قطر للطاقة ودعمها للمؤسسة، إذ تسهم خبراتها ورؤاها في إثراء نقاشاتنا وتعزيز قدرتنا على ربط البحوث بأولويات قطاع الطاقة وتحدياته».

وأضاف: «تكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة مع مواصلتنا البناء على إرث والدي، الذي كان يؤمن بأهمية الحوار والتعاون وتبادل المعرفة. وبدعم من أعضائنا، سنواصل العمل بهذه المبادئ وتطوير دور المؤسسة في مجالي الطاقة والتنمية المستدامة».

ويدعم تجديد العضوية جهود المؤسسة في جمع صانعي السياسات وقادة القطاع وخبراء دوليين، لمناقشة التطورات في أسواق الطاقة والتكنولوجيا والاستدامة. ومن خلال منشوراتها البحثية والموائد المستديرة للرؤساء التنفيذيين والندوات الإلكترونية والبودكاست، تتيح المؤسسة منصةً لتبادل الخبرات واستكشاف الحلول العملية للتحديات المشتركة.

وتُعد مؤسسة عبد الله بن حمد العطية الدولية للطاقة والتنمية المستدامة منظمة غير ربحية تُعنى بتعزيز المعرفة والحوار في مجالي الطاقة والاستدامة. وتواصل المؤسسة عملها استناداً إلى إرث مؤسسها الراحل، سعادة عبد الله بن حمد العطية، وإسهاماته في قطاع الطاقة القطري والتعاون الدولي.

تأسست مؤسسة عبد الله بن حمد العطية الدولية للطاقة والتنمية المستدامة عام 2015 كمنظمة غير ربحية تسعى إلى المساهمة بتعزيز المعرفة في قطاع الطاقة، وتشجيع تبادل الأفكار بين قادة الأعمال والباحثين وصنّاع السياسات.

حملة رقابية بالتعاون بين الضرائب والجهات المختصة

ضبط أكثر من 150 كيلو جراما من منتجات التبغ المخالفة

● الدوحة - العرب

تم ضبط ومصادرة أكثر من 150 كيلو جرامًا من منتجات التبغ المخالفة، خلال حملة تفتيشية استهدفت عددًا من المنشآت التجارية، وذلك في إطار الجهود لمكافحة التداول غير المشروع للسلع الانتقائية وتعزيز الالتزام بالتشريعات الضريبية.

ورصدت الحملة مخالفات في عدد من المحال التجارية، تمثّلت في تداول منتجات تبغ لا تحمل الأختام الضريبية المعتمدة، إلى جانب سلع انتقائية غير مصرح بتداولها.

وشملت أعمال التفتيش مراجعة التراخيص والمستندات والبيانات ذات الصلة، للتحقق من استيفاء المتطلبات المنظمة لتداول هذه السلع.

واتخذ فريق مكافحة التهرب الضريبي بالهيئة الإجراءات اللازمة بحق المنشآت المخالفة، وحرّر محاضر الضبط تمهيدًا لاستكمال الإجراءات القانونية المقررة.

تأتي هذه الحملة ضمن جهود رقابية متواصلة تشمل تحليل سلاسل التوريد وتدقيقها، للكشف عن المخالفات والحد من تجارة منتجات التبغ غير المشروعة، بما يسهم في تعزيز الامتثال الضريبي وحماية المستهلكين والصحة العامة.

ودعت الهيئة المنشآت التجارية والمستوردين إلى الالتزام بالقوانين الضريبية ولوائحها التنفيذية، مؤكدةً ضرورة تسجيل مستوردي السجائر ومنتجات التبغ الأخرى في منصة ضريبة ضمن نظام العلامات المميّزة، والتحقق من وجود علامات صالحة ومفعّلة على المنتجات المشمولة بالنظام قبل استيرادها أو تداولها داخل الدولة، تجنبًا للمساءلة القانونية. وتواصل الهيئة العامة للضرائب جهودها التوعوية لتعريف المكلفين بالتزاماتهم وتيسير الوفاء بها، بالتوازي مع أعمال الرقابة والتفتيش، بما يعزز ثقافة الالتزام الطوعي.



ضمن جوائز MEED

مجموعة QNB تحصد جائزتين مرموقتين للتميز

حصدت مجموعة QNB جائزتين مرموقتين ضمن جوائز مجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست (MEED) للتميّز المصرفي للمؤسسات والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2026، حيث نالت جائزة أفضل بنك في تعزيز التنوع بين الجنسين وجائزة أفضل بنك لإصدار السندات والصكوك الخضراء والاجتماعية.



● الدوحة - العرب

وتعكس هذه الجوائز الالتزام المتواصل لمجموعة QNB بدعم النمو المستدام، وتعزيز القيادة الشاملة، وترسيخ ممارسات التمويل المسؤول، بما يعزز مكانتها بصفتها مؤسسة مالية رائدة إقليميًا في دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن مختلف أنشطتها وعملياتها.

وتجسد جائزة أفضل بنك في تعزيز التنوع بين الجنسين الالتزام الراسخ للمجموعة بتوفير بيئة عمل شاملة وتمكين المرأة في مختلف المستويات الوظيفية. وقد دمجت المجموعة مبادئ التنوع بين الجنسين في أطر الحوكمة وتطوير القيادات وإدارة المواهب ومشاركة الموظفين، بما يتيح للكوادر النسائية فرصًا متكافئة للتطور والمساهمة الفاعلة في نجاح المجموعة على المدى الطويل.

وقد شكّلت المرأة نسبة 49% من إجمالي القوى العاملة في مجموعة QNB بنهاية عام 2025، كما شغلت المرأة 20% من المناصب التنفيذية، و27% من مناصب الإدارة العليا، و37% من المناصب الإدارية المرتبطة بالأنشطة المدرة للإيرادات.

وخلال العام، استحوذت النساء على 48% من إجمالي الترقيات على مستوى المجموعة، بما يعكس التركيز المتواصل للمجموعة على استقطاب الكفاءات المتنوعة وتطويرها والاحتفاظ بها. كما واصل QNB إحراز تقدم في تنمية الكوادر الوطنية النسائية، حيث شكّلت المرأة 65% من إجمالي الموظفين القطريين، وهو ما يؤكد التزام QNB بدعم مشاركة المرأة القطرية في مختلف مستويات العمل بالمجموعة.

وتُبرز جائزة أفضل بنك لإصدار السندات والصكوك الخضراء والاجتماعية الدور الريادي الذي تؤديه مجموعة QNB في أسواق رأس المال المستدامة، والتزامها بتوجيه التمويل نحو دعم الأهداف البيئية والاجتماعية. ومن خلال إطار التمويل والمنتجات المستدامة، أرست المجموعة منصةً متكاملةً للتمويل الأخضر والاجتماعي والمستدام والتمويل الانتقالي، بما يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة، ويرتكز على أطر حوكمة راسخة وآليات تحقق خارجية مستقلة.

نجلاء المطوع: التزام متواصل من QNB بدعم النمو الشامل والتمويل المستدام

وخلال فترة التقييم، نجحت المجموعة في تنفيذ عدد من أبرز صفقات التمويل المستدام، من بينها إصدار سندات خضراء بقيمة 750 مليون يورو، وهو أكبر إصدار لسندات خضراء مقومة باليورو من قبل بنك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في وقت إصدارها، إلى جانب إصدارات مبتكرة من السندات الاجتماعية وسندات التحول المناخي عبر شبكتها الدولية. وقد حظيت هذه الإصدارات بإقبال قوي من المستثمرين، مع مساهمتها في دعم مشروعات ذات أثر بيئي واجتماعي ملموس وقابل للقياس.

وقالت السيدة نجلاء إبراهيم المطوع نائب رئيس تنفيذي للاستراتيجيات وتطوير الأعمال في مجموعة QNB: «نعتز بالحصول على هاتين الجائزتين المرموقتين من مجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست، حيث تعكسان الالتزام المتواصل لمجموعة QNB بدعم النمو الشامل والتمويل المستدام.

أضافت «ويبرز هذا التقدير التقدم الذي حققناه في دمج مبادئ التنوع والشمول والاستدامة في استراتيجيتنا وأطر الحوكمة وأنشطتنا المختلفة على امتداد شبكتنا الدولية.

وقالت: في QNB، نؤمن بأن تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتمكين الأفراد ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة. وسنواصل الاستثمار في المبادرات التي تعزز تكافؤ الفرص، وتدعم حلول التمويل المستدام، وتساهم بصورة إيجابية في خدمة المجتمعات والأسواق التي نعمل فيها.»

وتؤكد هذه الجوائز المكانة المرموقة لمجموعة QNB بوصفها مؤسسة مالية رائدة على مستوى المنطقة، وتعكس التزامها بتقديم حلول مصرفية مسؤولة تواكب تطلعات مختلف الأطراف المتعاملة معها، وتساهم في تحقيق قيمة مستدامة للعملاء والموظفين والمساهمين والمجتمع.



وزير المواصلات يترأس وفد الدولة

قطر تشارك في الدورة 39 لمجلس وزراء النقل العرب

ترأس سعادة الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد آل ثاني، وزير المواصلات وفد دولة قطر المشارك في أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء النقل العرب، التي عقدت أمس في مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بمدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية، بحضور أصحاب المعالي والسعادة وزراء النقل ورؤساء الوفود المشاركة في أعمال الدورة.



● الاسكندرية - العرب

ناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات التي تعزز منظومة النقل البري والبحري والجوي بين الدول العربية، وفي مقدمتها الاتفاقية العربية لتنظيم نقل الركاب والبضائع على الطرق بين الدول العربية، والبوابة الالكترونية للنقل البري بين الدول العربية، ومشروع اتفاقية تنظيم النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية، وإعداد اتفاقية عربية شاملة للنقل البحري، واللجنة الفنية للنقل السككي والموجه.

كما تناول الاجتماع إعداد استراتيجية عربية موحدة للسلامة الطرقية، ومقترح المملكة العربية المغربية لإعداد مشروع استراتيجية عربية حول التحول الرقمي في قطاع النقل بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية وتبسيط الخدمات وضمان الشفافية والتتبُّع في سلاسل التوريد، الى جانب بحث سبل دعم الاقتصاد الفلسطيني وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس.

وبحث الاجتماع كذلك توحيد مواصفات الأبعاد والأوزان المحورية للشاحنات العاملة بين الدول العربية بما يُسهم في تعزيز انسيابية حركة النقل البري بين الدول العربية، وبروتوكول نقل المواد الخطرة، والبرنامج العربي للحد من الكوارث البحرية، وأثر التطورات الجيوسياسية على سلاسل التوريد في المنطقة العربية، والتعاون مع الاتحاد الدولي للسيارات، فضلا عن آليات تنسيق العمل العربي المشترك لتحديث الموانئ وأساطيل الشحن البحري وفقا لمعايير المنظمة البحرية الدولية للتحول الأخضر وإزالة الكربون.

واجتمع سعادة الشيخ محمد بن عبدالله بن محمد آل ثاني، وزير المواصلات، أمس مع سعادة الدكتور محمد فاروق الأحمد وزير النقل والمواصلات الفلسطيني.

جرى خلال الاجتماع، الذي عقد على هامش أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء النقل العرب، استعراض علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مجالات النقل والمواصلات، وبحث السبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها.

اجتمع سعادة الشيخ محمد بن عبدالله بن محمد آل ثاني، وزير المواصلات، أمس مع سعادة السيد السعيد سعيود وزير النقل بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، وذلك على هامش أعمال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء النقل العرب، التي عقدت امس في مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بمدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية.

جرى خلال الاجتماع، استعراض علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مجالات النقل والمواصلات، وبحث السبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها نحو آفاق أوسع.

حضر الاجتماعات سعادة الشيخ جاسم بن عبدالرحمن محمد العبد الرحمن آل ثاني سفير دولة قطر لدى جمهورية مصر العربية ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.

رئيس بورصة قطر للألماس:

فرص واعدة لتعزيز التعاون مع الدول الأفريقية



● الدوحة - قنا

أعرب سعادة الشيخ محمد بن حمد بن فيصل آل ثاني رئيس مجلس إدارة بورصة قطر للألماس عن تطلعه إلى ترسيخ مكانة البورصة بوصفها بوابة موثوقة تربط الدول المنتجة للألماس بالأسواق العالمية، استنادا إلى الموقع الاستراتيجي لدولة قطر وبنيتها التحتية المتطورة وبيئتها الداعمة للأعمال.

وأكد الالتزام ببناء منظومة متكاملة ترسخ ممارسات التجارة المسؤولة، وتحقق قيمة اقتصادية مستدامة على المدى الطويل، وتفتح آفاقا رحبة أمام الدول والشركات العاملة في مختلف مراحل سلسلة القيمة في قطاع الألماس.

ورأى رئيس مجلس إدارة بورصة قطر للألماس أن هناك فرصا واعدة لتعزيز وتوسيع نطاق التعاون مع الدول الإفريقية، مشيرا إلى أن أفريقيا تضطلع بدور محوري في صناعة الألماس العالمية.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها دولة السيد صامويل ماتيكاني رئيس الوزراء وزير الدفاع والأمن القومي في مملكة ليسوتو وعدد من سفراء الدول الأفريقية والدبلوماسيين المعتمدين لدى الدولة، إلى مقر بورصة قطر للألماس في منطقة راس بوفنطاس الحرة.

من جانبها، نوهت سعادة السيدة فاليري لوسامبا كابيا سفيرة جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الدولة بأهمية التعاون مع بورصة قطر للألماس والعمل على توثيق الروابط بين الدول الأفريقية المنتجة للألماس والأسواق الدولية.

وأضافت: «تضم أفريقيا بعضا من أكبر احتياطيات الألماس في العالم، ومن الضروري أن تنعكس عوائد هذه الموارد في تحقيق منافع اقتصادية أكبر لبلادنا؛ فصناعة الألماس لا تمثل رافدا حيويا لاقتصاداتنا فحسب، بل تتيح أيضا فرصا واعدة للأجيال القادمة. وبوصفها إحدى أبرز الدول المنتجة للألماس، تتطلع جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بناء شراكات تدعم النمو طويل الأمد لهذه الصناعة، وتتيح مزيدا من الفرص ».

بمناسبة أسبوع قطر للاستدامة.. المواصلات:

تطوير منظومة النقل وتعزيز خيارات التنقل المستدام

● محمد طلبة

أكدت وزارة المواصلات أنها تواصل تطوير منظومة نقل متكاملة من خلال الخطة الشاملة للنقل العام QPTMP، بما يعزز التحول نحو خيارات التنقل المستدام ويسهم في تحسين جودة الحياة. وأضافت المواصلات في منشور لها على منصة إكس بمناسبة أسبوع قطر للاستدامة أن الخطة الشاملة للنقل العام في دولة قطر تتضمن تحقيق التوازن بين النمو الحضري المتسارع في دولة قطر والالتزام بمبادئ الاستدامة.

كما تشمل الخطة الاستفادة من القدرات التحويلية لأنظمة نقل مستدامة ومتكاملة وتعزيز جودة الحياة الحضرية وخفض الانبعاثات ودعم التنويع الاقتصادي، إضافة إلى معالجة التحديات المرتبطة بتزايد الاعتماد على المركبات الخاصة.

من جانب آخر قالت الوزارة على موقعها الالكتروني هذه الخطة تشكل خريطة طريق للاستثمار في البنية التحتية للنقل البري، وستحدد الأطر والتوجهات المستقبلية لتطوير شبكات النقل على المستوى الوطني، بما يكفل تكاملها مع استخدامات الأراضي، والتطوير العمراني، والنمو السكاني وتلبية الطلب على أنظمة النقل في المستقبل.

> **توفير تكلفة تشغيل المركبات واستهلاك الطاقة والوقود وتوفير وقت الرحلة**

وتعد الاستدامة حجر الأساس في هذه الخطة لما يحمله هذا المفهوم من تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والبيئية، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة والمساهمة في التقليل من التَغيُر المناخي من خلال تنفيذ مبادرات طويلة الأجل تساهم في التحول إلى النقل المستدام.

وتعمل الخطة أيضا على تحقيق الاستدامة المالية لقطاع النقل البري عبر تغطية أكبر قدر ممكن من تكاليف التشغيل من خلال تطبيق سياسات إدارة الطلب على النقل، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار والمساهمة في بناء وتشغيل أنظمة النقل.

وأكدت وزارة المواصلات إن الخطة الشاملة للنقل في دولة قطر 2050 ستعود بعوائد اقتصادية كبيرة نتيجة زيادة الإيرادات ومنافع توفير تكلفة تشغيل المركبات وتوفير استهلاك الطاقة والوقود وتوفير وقت الرحلة وتخفيض الانبعاثات الكربونية والحوادث المرورية.

كما أن تنفيذ هذه الخطة سيعزز موقع دولة قطر كإحدى أكثر دول العالم استدامة من خلال توفير حلول نقل مبتكرة ومستدامة تدعم كافة جوانب التنمية التي تنتهجها الدولة، بما يسهم في تحسين جودة حياة المواطنين وكل من يقطن على أرض قطر، مع الحفاظ على الهوية الوطنية للدولة.

وتتضمن الخطة مجموعة متكاملة من المبادرات والمشاريع لخدمة جميع مستخدمي أنظمة وشبكات النقل البري حتى عام 2050م بما في ذلك الطرق السريعة، والنقل العام، والمشاة، والدراجات الهوائية، وإدارة الطلب على النقل البري، وغيرها من تقنيات وتكنولوجيا النقل، بهدف تحقيق التكامل فيما بين هذه العناصر وتحسين الربط بينها، وتعزيز مستوى السلامة على الطرق، وتقليل الازدحام المروري، والحفاظ على البيئة، لتكون إرثاً حقيقياً للأجيال المقبلة، مما يحقق أهداف رؤية قطر الوطنية «2030».



«تنظيم الاتصالات»: سياسات محدثة لتعزيز أمن ومرونة نطاقات الإنترنت

● الدوحة - قنا

أعلنت هيئة تنظيم الاتصالات عن إطلاق السياسات المحدثة لسجل نطاقات قطر، التي دخلت حيز التنفيذ في 22 أكتوبر الماضي، بالتزامن مع تشغيل نظام سجل النطاقات الجديد.

وأوضحت الهيئة، في بيان أن السياسات تهدف إلى تعزيز أمن وموثوقية أسماء النطاقات الوطنية (.qa)، و(.قطر)، وتسهيل إجراءات تسجيلها وإدارتها، بما يوفر مزيدا من المرونة والوضوح للأفراد والشركات والجهات الحكومية

وتتضمن أبرز التحديثات تمديد الحد الأقصى لمدة تسجيل أسماء النطاقات من خمس إلى عشر سنوات، بما يمنح أصحابها مرونة أكبر في إدارة نطاقاتهم. كما تنظم السياسات إجراءات التسجيل والتجديد والنقل والاسترداد، وتوضح حقوق أصحاب النطاقات والتزاماتهم، وتعزز حماية معلومات تسجيلهم.

وجدد السيد علي السويدي، مدير إدارة الشؤون الفنية في هيئة تنظيم الاتصالات حرص الهيئة على توفير بيئة رقمية أكثر أمانا وموثوقية ، وتسهيل إدارة أسماء النطاقات الوطنية بما يلبي احتياجاتهم.

وأشار إلى أن السياسات المحدثة تسهم في تعزيز استدامة البنية التحتية للإنترنت ودعم نمو الاقتصاد الرقمي في دولة قطر.

الاتحاد العربي للنقل الجوي يناقش تحديات الطيران

الخاطر: سلامة الطيران المدني يجب أن تبقى بمنأى عن النزاعات



الدوحة - قنا

أكد السيد حمد علي الخاطر الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية القطرية رئيس الجمعية العامة للاتحاد العربي للنقل الجوي، أن انعقاد الاجتماع التاسع والخمسين للاتحاد بالدوحة، يأتي بعد مرحلة فرضت فيها الأوضاع الإقليمية تحديات كبيرة على عمليات شركات الطيران وإدارة الحركة الجوية، مشددا على أهمية التعاون والتكامل العربي لضمان استمرارية العمليات. وأدان الخاطر، في كلمة له باسم الاتحاد العربي للنقل الجوي، جميع الاعتداءات التي طالت المطارات والطائرات المدنية في المنطقة، مشيرا إلى أن حماية المطارات والطائرات المدنية والمسافرين والعاملين مسؤولية جماعية لا تقبل الانتقائية أو ازدواجية المعايير.

وقال إن المرحلة الماضية أظهرت بجلاء أهمية العمل المشترك بين شركات الطيران العربية، التي بادرت إلى التنسيق وتبادل الدعم والعمل المشترك لإيجاد الحلول العملية التي تساعدها على التعامل مع هذه الظروف الاستثنائية وضمان استمرارية عملياتها قدر الإمكان.

وأضاف أن هذه الجهود التضامنية بين الناقلات تكاملت مع التسهيلات التي قدمتها الجهات المعنية في دول المنطقة، وهو ما أسهم بشكل مباشر في دعم العمليات والحفاظ على انسيابية الحركة الجوية رغم التعقيدات الأمنية والتشغيلية.

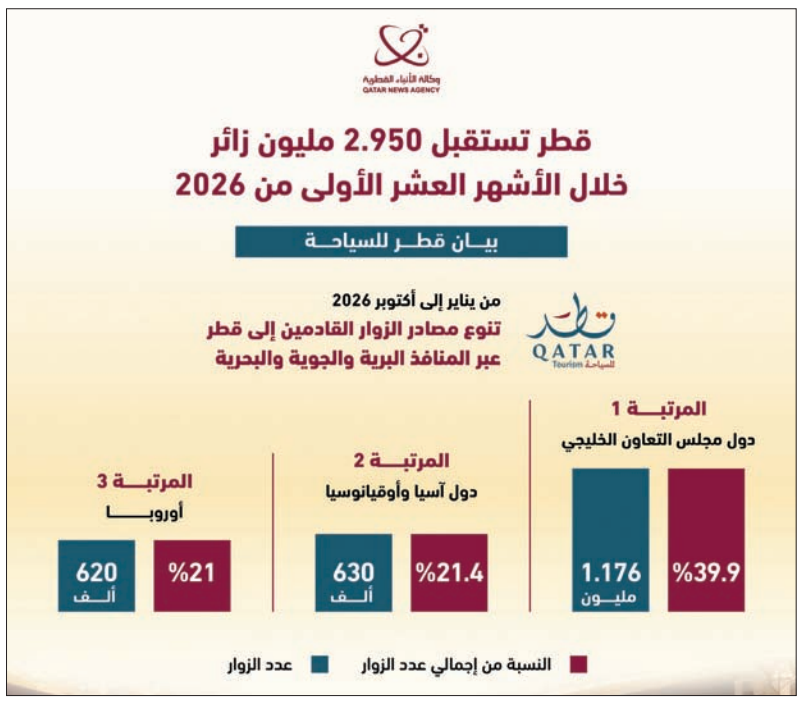
وأكد أن الطيران المدني وسلامته يجب أن يبقيا بمنأى عن النزاعات والخلافات السياسية، معتبرا أن حماية البنية التحتية للطيران المدني ليست شأنا يخص دولة بعينها، بل هي مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي بأسره، ولا يمكن التعامل معها بمعايير مزدوجة أو بانتقائية، مهما كانت الأسباب أو المبررات.

وعلى الرغم من حجم التحديات والأزمات التي مرت بها المنطقة، أعرب الخاطر عن نظرة مستقبلية تتسم بالتفاؤل والثقة، وقال إن التاريخ أثبت أن قطاع الطيران في المنطقة يمتلك من المرونة والقدرة على التكيف ما يمكنه من إدارة الأزمات بكفاءة، بل وحتى التخطيط خلال وجود الأزمة نفسها للانطلاق نحو مواصلة النمو والاستثمار في الفرص المتاحة.

وناقشت الجمعية العامة التاسعة والخمسون للاتحاد العربي للنقل الجوي، التي تستضيفها الخطوط الجوية القطرية، التحديات التي يشهدها قطاع الطيران في التشغيلية والتنظيمية والبيئية.

وصادقت الجمعية على الالتزام بقوانين المنافسة ومنع الاحتكار، وعلى جدول الأعمال، ثم على محضر الجمعية العامة الثامنة والخمسين، وقررت انعقاد دورتها المقبلة (الستين) في نوفمبر 2027 بالعاصمة المصرية.

وخلال جلسات أمس استمعت الجمعية إلى تقرير الأمين العام للاتحاد عن حال الصناعة، الذي استعرض أرقام الأداء القوي في 2025 والتراجع المتوقع في 2026 بسبب الضغوط الإقليمية، بالإضافة إلى كلمة المدير العام للمنظمة العربية للطيران المدني حول الموضوعات المشتركة بين المنظمة والاتحاد، بما في ذلك تنسيق المواقف العربية تجاه التشريعات البيئية الدولية، ثم عرض تقديمي من مؤسسة بلومبرغ حول التوقعات المستقبلية للاقتصاد وقطاع الطيران، سلط الضوء على تضاعف أسعار الوقود وارتفاع أسعار الفائدة وتكلفة التأمين على ديون الناقلات.



قطر تستقبل 3 ملايين زائر خلال 10 أشهر

الدوحة - قنا

استقبلت دولة قطر 2,950 مليون زائر عبر مختلف منافذها البرية والجوية والبحرية خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري.

وأظهرت بيانات قطر للسياحة أن عدد زوار قطر ارتفع خلال شهر أكتوبر الماضي بنسبة 21,7 في المئة، ليصل إلى 336 ألف زائر، قياسا مع شهر سبتمبر الماضي الذي سجل مستوى 276 ألف زائر.

وأشارت البيانات إلى تنوع مصادر الزوار القادمين إلى قطر خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2026، حيث حلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المرتبة الأولى بنسبة 39,9 في المئة من إجمالي عدد الزوار وبواقع 1,176 مليون زائر، فيما جاءت دول آسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثانية بنسبة 21,4 في المئة من إجمالي عدد الزوار وبعدد زوار بلغ 630 ألف زائر.

وحلت أوروبا في المرتبة الثالثة بعدد زوار بلغ 620 ألف زائر، أي بنسبة 21 في المئة من إجمالي عدد الزوار، فيما جاءت الأمريكتين في المرتبة الرابعة بنسبة 7,3 في المئة بعدد زوار بلغ 216 ألف زائر.

وجاءت الدول العربية الأخرى في المرتبة الخامسة بعدد زوار بلغ 209 آلاف زائر، وهو ما يمثل 7,1 في المئة من إجمالي عدد الزوار، فيما حلت الدول الإفريقية الأخرى في المرتبة السادسة مسجلة عدد زوار بلغ 96 ألف زائر، أي نحو 3,3 في المئة من إجمالي عدد الزوار.

هيئة قطر للأسواق المالية تكرّم موظفيها من أصحاب الخدمة الطويلة

الدوحة - العرب

كرّمت هيئة قطر للأسواق المالية موظفيها من أصحاب الخدمة الطويلة ممن أمضوا 15 عامًا في العمل بالهيئة، تقديرًا لعطائهم وإسهاماتهم المهنية المتميزة في دعم مسيرة العمل المؤسسي وتحقيق أهداف الهيئة، وتعزيز دورها الرقابي والتنظيمي في سوق رأس المال القطري.

وجاء التكريم خلال حفل أقيم بهذه المناسبة يوم الإثنين 2 نوفمبر وشمل 26 موظفًا وموظفة من مختلف الإدارات والتخصصات في الهيئة.

وأعرب سعادة الدكتور طامي بن أحمد البنعلي، الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية، عن تقديره للجهود التي بذلها الموظفون المكرّمون طيلة السنوات الماضية، مؤكدا أن هذا التكريم يعكس اهتمام الهيئة بالعنصر البشري، وحرصها على تعزيز ثقافة الوفاء والعرفان لمن أسهموا في تطوير الأداء المؤسسي وترسيخ قيم التميز والاحترافية.

وأضاف سعادته: نفخر اليوم بتكريم 26 موظفًا وموظفة كانوا شركاء في مسيرة الهيئة منذ سنوات طويلة، وأسهموا بجهودهم وخبراتهم في تعزيز مكانتها، ودعم دورها الرقابي والتنظيمي وتطوير بيئة العمل المؤسسي.

وقال إن العنصر البشري هو ثروتنا الحقيقية، والكوادر البشرية بشكل عام، تمثل الركيزة الأساسية للنجاح والاستدامة والتميز المؤسسي، مشيدا بما قدمه الموظفون المكرمون من إخلاص وجهد طوال سنوات عملهم، وما كان لهم من دور فاعل في تطوير الأداء المؤسسي ودعم تنفيذ الخطط والمبادرات الاستراتيجية للهيئة.



وأضاف أن ما حققته الهيئة من إنجازات خلال السنوات الماضية، كان نتاج عمل جماعي وتفانٍ مستمر من موظفيها الذين أثبتوا التزامًا مهنيًا عاليًا، وحرصًا دائمًا على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة، وساهموا بجهودهم في النهوض بسوق رأس المال في دولة قطر.

وأشار إلى أن الهيئة تحرص على ترسيخ ثقافة التقدير والوفاء للكفاءات التي أسهمت في دعم مسيرتها، مؤكدًا أن هذا التكريم يمثل رسالة شكر وعرفان للموظفين المكرّمين، وحافزًا لمواصلة التميز والابتكار والارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي.

وهنأ سعادة الدكتور طامي بن أحمد البنعلي المكرّمين بهذه المناسبة، متمنيًا لهم دوام النجاح والتوفيق في مسيرتهم المهنية، ومؤكدًا مواصلة الهيئة الاستثمار في كوادرها البشرية باعتبارها الثروة الحقيقية والمحرك الرئيسي لتحقيق رؤيتها المستقبلية.

من جانبهم، أعرب الموظفون المكرّمون عن شكرهم وامتنانهم لهذه اللفتة التقديرية، مؤكدين أن هذا التكريم يمثل مصدر فخر واعتزاز، وحافزًا لمواصلة العطاء وبذل الجهود والإسهام في تحقيق رؤية الهيئة وأهدافها الاستراتيجية والمزيد من الإنجازات خلال المرحلة المقبلة.

وتضمن حفل التكريم الذي حضره مديرو الإدارات وموظفو الهيئة، عرضًا لأبرز المحطات المهنية والإنجازات التي شهدتها الهيئة خلال السنوات الماضية، والتي أسهم الموظفون المكرمون في تحقيقها.

وفي ختام الحفل، جرى تسليم المكرّمين شهادات التقدير والدروع التذكارية وسط أجواء احتفالية عكست روح التقدير والامتنان لسنوات عطائهم المتواصل.

ويأتي التكريم في إطار حرص الهيئة على ترسيخ ثقافة التقدير والوفاء للكوادر البشرية التي أسهمت في تحقيق إنجازاتها وتطلعاتها، ودعم خططها الاستراتيجية على مدى السنوات الماضية.



Visit Qatar توقع اتفاقية شراكة مع «Satguru Travel»

الدوحة - العرب

وقّعت Visit Qatar اتفاقية شراكة استراتيجية لمدة عام واحد مع شركة (Satguru Travel & Tours)، أحد أبرز وكالات السفر ذات الانتشار الواسع في القارة الإفريقية، وذلك خلال فعاليات معرض سوق السفر العالمي في لندن 2026، بهدف تعزيز التدفق السياحي الترفيهي إلى دولة قطر من ستة أسواق رئيسية في القارة.

وتأتي هذه الاتفاقية تتويجاً لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها مسبقاً بين الجانبين خلال معرض سوق السفر العربي 2025، .

وبموجب هذه الشراكة، سيتعاون الطرفان في مجالات التسويق السياحي للوجهة، وتعزيز التواصل مع وكالات السفر والشركاء التجاريين، وتطوير باقات سياحية متكاملة، بالإضافة إلى تسهيل رحلة الزوار من الأسواق المستهدفة.

وستركز الحملات الترويجية المشتركة على أربعة محاور رئيسية، وهي: البطولات الرياضية، وأجواء الشتاء المميزة والأنشطة الخارجية، والتجارب العائلية والترفيهية، بالإضافة إلى الثقافة والمهرجانات.

ستتولى شركة (Satguru Travel)، التي تباشر أعمالها في أكثر من 80 دولة وتمتلك حضوراً ومكاتب فعلية في 42 دولة إفريقية، قيادة الجهود الترويجية في الأسواق المستهدفة، والتواصل التجاري، وتطوير الباقات السياحية. في المقابل، ستقدم Visit Qatar المحتوى الترويجي الخاص بالوجهة.

مؤشر بورصة قطر يواصل ارتفاعه لليوم الثالث

الدوحة - قنا

أغلق مؤشر بورصة قطر تداولاته أمس لليوم الثالث على التوالي، مرتفعا 23,35 نقطة، بما يعادل 0,24 في المئة، ليصل إلى مستوى 9614,07 نقطة.

وتم خلال الجلسة تداول 156 مليونا و100 ألف و801 سهم، بقيمة 435 مليونا و692 ألفا و661,578 ريالا، عبر تنفيذ 32402 صفقة في جميع القطاعات.

وارتفعت خلال الجلسة أسهم 18 شركة، بينما انخفضت أسهم 32 شركة أخرى، فيما حافظت 3 شركات على سعر إغلاقها السابق.

وبلغت رسملة السوق في نهاية جلسة التداول 581 مليارا و983 مليونا و53 ألفا و178,832 ريال، مقابل 581 مليارا و220 مليونا و494 ألفا و496,586 ريالا في الجلسة السابقة.

خلال افتتاح المؤتمر العالمي للتحكيم الدولي.. وزير العدل:

قطر تعمل على تطوير منظومة التحكيم والوساطة





تحت رعاية معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، انطلقت أمس الثلاثاء فعاليات المؤتمر العالمي السادس للتحكيم الدولي الذي ينظمه مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم التابع لغرفة قطر على مدار يومين، تحت عنوان «الوسائل البديلة لتسوية المنازعات في عالم متغير: من الرقابة القضائية إلى الذكاء الاصطناعي».

● علي العفيفي
● تصوير: راجان

وافتتح فعاليات المؤتمر سعادة السيد إبراهيم بن علي المهندي، وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، بحضور سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، رئيس مجلس إدارة غرفة قطر ورئيس مجلس إدارة مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، ونخبة من القضاة والمحكمين والخبراء القانونيين من مختلف دول العالم.

وأكد وزير العدل في كلمته أمام المؤتمر العالمي السادس للتحكيم الدولي، أن دولة قطر تمضي في تطوير منظومة متكاملة لتسوية المنازعات، وتعزيز مكانتها مركزا إقليميا ودوليا للتحكيم، من خلال تحديث الأطر القانونية، وتطوير الوساطة، وتسخير التحول الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتيسير إجراءات تسوية النزاعات.

وقال سعادته، إن الوسائل البديلة لتسوية المنازعات ليست وافدة على الثقافة القطرية، إذ عرف المجتمع القطري منذ القدم الاحتكام إلى أهل الحكمة والرأي لفض النزاعات بالتراضي، مشيرا إلى أن الدولة استندت إلى هذا الإرث في بناء منظومة قانونية تواكب تطورات الاقتصاد والاستثمار، وفقا لرؤية قطر الوطنية 2030.

ولفت سعادته إلى أن شعار المؤتمر، «الوسائل البديلة لتسوية المنازعات في عالم متغير: من الرقابة القضائية إلى الذكاء الاصطناعي»، يعكس التحولات المتسارعة في أنماط التجارة والاستثمار وطبيعة النزاعات، مؤكدا أن التحدي لم يعد يتعلق بجدوى هذه الوسائل، بل بكيفية تطويرها وتعزيز كفاءتها.

وشدد على أن موقف دولة قطر من توظيف التكنولوجيا في هذا المجال يقوم على مبدأ أن «التقنية تخدم العدالة ولا تحل محلها»، بما يحقق التوازن بين تسريع إجراءات التحكيم والوساطة والمحافظة على ضمانات العدالة، وفي مقدمتها الحياد والاستقلال والسرية والمساواة بين الخصوم.

سلامة الإجراءات

من جانبه، أكد سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، رئيس مجلس إدارة غرفة قطر ورئيس مجلس إدارة مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، أن العدالة في عالم التجارة والاستثمار لا تقتصر على صدور الأحكام، بل تشمل سلامة الإجراءات وصون الحقوق واستقرار المراكز القانونية، مشيرا إلى أن التحكيم أصبح نظاما قانونيا متكاملا يستند إلى إرادة الأطراف والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، ويقوم على استقلال هيئات التحكيم وضمانات المحاكمة العادلة وقابلية الأحكام للتنفيذ.

وأكد سعادته في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، أن العلاقة بين القضاء والتحكيم تقوم على التكامل، حيث يضطلع القضاء بدور داعم للعملية التحكيمية والرقابة عليها وفقا للقانون، بما يحفظ استقلال التحكيم وضمانات العدالة، لافتا إلى أهمية التوفيق والوساطة في تقريب وجهات النظر والحفاظ على العلاقات التجارية والاقتصادية.

وأوضح أن المؤتمر يناقش مستقبل التحكيم الدولي في ظل التحولات الاقتصادية والقانونية والتكنولوجية المتسارعة، ويتناول موضوعات التكامل بين القضاء والتحكيم، وحدود الرقابة القضائية، ودور الذكاء الاصطناعي في تطوير الإجراءات التحكيمية، إلى جانب تعزيز مشاركة المرأة في هذا المجال.

أداة داعمة

كما أكد الأستاذ الدكتور محمد عبدالوهاب، رئيس الهيئة الحاكمة لخدمات تسوية المنازعات بغرفة التجارة الدولية (ICC)، وعضو مجلس الإدارة بالمجلس الدولي للتحكيم التجاري، أن الثقة تمثل الركيزة الأساسية لمنظومة التحكيم الدولي، مشددا على أهمية تحقيق التوازن بين الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي والحفاظ على الدور الإنساني في إصدار الأحكام وتقدير النزاعات.

وقال عبدالوهاب، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية أمام المؤتمر، إن التحكيم يقوم على أربعة أوجه من الثقة، تشمل ثقة الدولة في منظومة التحكيم، وثقة الخصوم في المحكم، وثقة المحكم في التزام أطراف النزاع بالإجراءات، إلى جانب ثقة الجميع في منظومة التحكيم في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة.

وأكد أن دولة قطر حققت تقدما ملموسا في تطوير البيئة القانونية للتحكيم، من خلال قانون التحكيم لعام 2017 وقانون التنفيذ القضائي لعام 2024، فضلا عن الأحكام القضائية التي رسخت أولوية اتفاق التحكيم وحددت أسباب إبطال أحكامه.

وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، أوضح أن التحدي يتمثل في تحديد موقع هذه التقنيات داخل منظومة العدالة، لافتا إلى أن 90 بالمئة من مستخدمي التحكيم يتوقعون توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث والتحليل، مقابل رفض 77 بالمئة منحه سلطة اتخاذ القرار.

وشدد على أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يظل أداة مساعدة للمحكمين، لا بديلا عنهم، مؤكدا أن الضمير الإنساني وحسن التقدير والفطنة لا يمكن تفويضها إلى الآلة.

وتم خلال الجلسة الافتتاحية، تم تكريم الجهات الراعية للمؤتمر وهم مجموعة QNB بصفتها الراعي الاستراتيجي، والرعاة الماسيين بالإضافة إلى توقيع مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم ثلاث مذكرات تفاهم مع كل من جامعة لوسيل، والمجلس الدولي لمعايير التقييم، وحملة دعم المرأة للتحكيم.



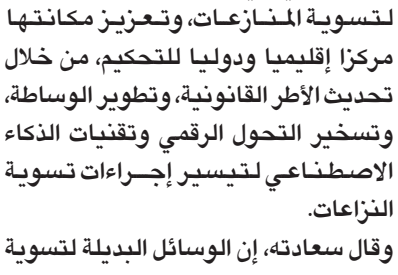
خليفة بن جاسم: التحكيم نظام قانوني متكامل يستند إلى إرادة الأطراف والتشريعات



محمد عبدالوهاب: قطر حققت تقدماً ملموساً في تطوير البيئة القانونية للتحكيم

مشاركون لـ «العرب»:

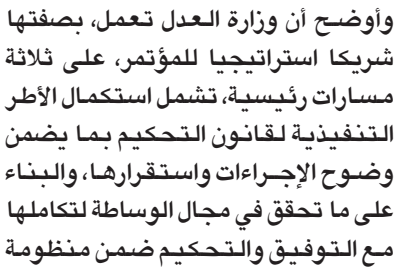
التحولات الدولية تعزز أهمية التحكيم.. والذكاء الاصطناعي يدعم كفاءته



○ راشد آل سعد

أكد عدد من المحامين والخبراء القانونيين المشاركين في المؤتمر العالمي السادس للتحكيم الدولي في تصريحات لـ«العرب»، أن التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية تفرض تحديات جديدة على منظومة التحكيم الدولي، وتعزز الحاجة إلى تطوير آليات تسوية المنازعات التجارية والاستثمارية، بما يحمي حقوق الأطراف ويدعم استقرار بيئة الأعمال. وشددوا على أهمية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تسريع الإجراءات وتحليل المستندات، مع الحفاظ على استقلال المحكم البشري وضمانات العدالة.

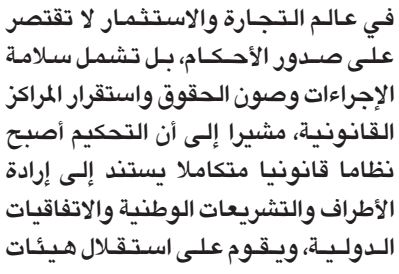
من جانبه، أكد المحامي راشد آل سعد أن اضطراب سلاسل الإمداد وتقلبات أسواق الطاقة والتجارة يعززان الحاجة إلى التحكيم الدولي، خصوصا في قطاعات الطاقة والإنشاءات والشحن.



○ يوسف الزمان

وأشار إلى أن قطر تمتلك مقومات تشريعية ومؤسسية لترسيخ مكانتها مركزا إقليميا لتسوية المنازعات، داعيا الشركات إلى إحكام صياغة العقود وتبني ثقافة الوقاية القانونية، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي مع إبقاء القرار النهائي بيد المحكم.

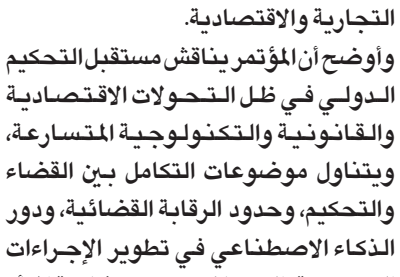
من جانبه، أكد المحامي يوسف أحمد الزمان أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم يتيح تسريع الإجراءات والبحث القانوني وتحليل المستندات والأدلة، لكنه يتطلب ضوابط تضمن سرية البيانات والشفافية والمساواة بين الأطراف.



○ يوسف آل عبدالغني

وشدد على أن هذه التقنيات يجب أن تظل أداة مساعدة، فيما تبقى سلطة تقدير الأدلة وتكوين القناعة وإصدار الحكم مسؤولية أصيلة للمحكم البشري.

كما أوضح المحامي يوسف ناصر آل عبدالغني أن التحكيم الدولي يعزز الثقة في بيئة الأعمال، لما يوفره من مرونة في اختيار القانون ومقر التحكيم ولغة الإجراءات. وأشار إلى أن استضافة الدوحة للمؤتمر تعكس جهود قطر لتطوير منظومة تسوية المنازعات، لافتا إلى أهمية تأهيل الكفاءات القانونية من خلال برنامج الماجستير المتخصص في التحكيم بالتعاون مع جامعة لوسيل.

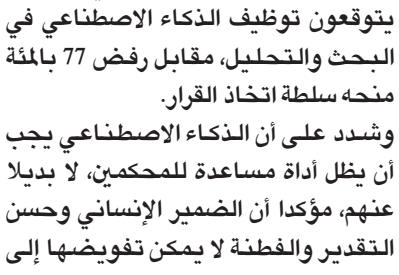


○ تميم آل ثاني

وبدوره، أكد المحامي الشيخ تميم بن محمد آل ثاني أن التحكيم أصبح ركيزة أساسية لتعزيز الثقة بين المستثمرين والشركات وتسوية النزاعات التجارية، مشيرا إلى أن الذكاء الاصطناعي يوفر فرصا لتطوير الإجراءات وتحليل العقود والمستندات وتقليل الوقت والتكاليف.

وشدد على ضرورة حماية سرية المعلومات واستقلال المحكمين وحقوق أطراف النزاع، مع بقاء الفصل في المنازعات وتقدير الأدلة من اختصاص المحكم البشري.

فيما أكد السيد إبراهيم محمد شهبيك، الأمين العام لمركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، أن استضافة الدوحة لمؤتمر التحكيم تعكس المكانة المتقدمة التي باتت تحتلها دولة قطر في مجال تطوير منظومة العدالة وتسوية المنازعات، وتجسد حرصها على دعم المؤسسات القانونية والتحكيمية، وتعزيز دورها في مواكبة التحولات الاقتصادية والاستثمارية على المستويين الإقليمي والدولي.



○ إبراهيم شهبيك

وقال شهبيك إن المؤتمر يمثل منصة استراتيجية مهمة لتبادل الرؤى والخبرات بين نخبة من كبار القضاة والمحامين والمحكمين والأكاديميين والخبراء والمتخصصين، كما يشكل فرصة لفتح نقاش مهني معمق حول مستقبل التحكيم.



متحدثون في الجلسة الأولى:

التشريعات المنظمة للتحكيم والقضاء الواعي يعززان بيئة الاستثمار

أكد مشاركون في الجلسة الأولى من المؤتمر العالمي السادس للتحكيم الدولي التي حملت عنوان «التكامل بين القضاء والتحكيم: من الرقابة القضائية إلى دعم العملية التحكيمية»، أن تطور التشريعات المنظمة للتحكيم، ووجود قضاء واع بطبيعة هذه الآلية وحدود الرقابة عليها، يمثلان ركيزة أساسية لتعزيز الثقة في بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.

وقال المشاركون إن دولة قطر قطعت خطوات متقدمة في بناء منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة للتحكيم، تستند إلى قانون حديث وقواعد إجرائية تواكب الممارسات الدولية، إلى جانب نهج قضائي يحترم استقلال هيئات التحكيم، ويقصر التدخل في أحكامها على الحالات التي حددها القانون.

د. ثاني آل ثاني: قطر رسخت مكانتها كبيئة جاذبة للتحكيم الدولي

أكد سعادة الدكتور الشيخ ثاني بن علي آل ثاني، نائب رئيس مجلس إدارة مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، أن دولة قطر رسخت مكانتها كبيئة جاذبة للتحكيم وتسوية المنازعات التجارية والاستثمارية، بفضل تطور تشريعاتها ودور قضائها في دعم العملية التحكيمية، إلى جانب توافر الكفاءات القانونية المتخصصة ومواكبة أحدث الممارسات الدولية.

وقال سعادته، خلال مشاركته في الجلسة الأولى للمؤتمر العالمي السادس للتحكيم الدولي، التي عقدت تحت عنوان «التكامل بين القضاء والتحكيم: من الرقابة القضائية إلى دعم العملية التحكيمية»، إن قانون التحكيم رقم (2) لسنة 2017، المتوافق مع قواعد الأونسيترال النموذجية، أسس إطارا قانونيا حديثا للتحكيم في دولة قطر، يواكب أفضل الممارسات الدولية، ويعزز الثقة في منظومة تسوية المنازعات.

وأضاف أن مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم أسهم في نشر ثقافة التحكيم بين المتعاملين في الدولة، من خلال التعاون مع جامعة قطر في تنظيم دورات لإعداد وتأهيل المحكمين، مشيرا إلى أن المركز عمل على مدى ثلاث سنوات لاستحداث برنامج ماجستير أكاديمي متخصص في التحكيم.

وفي هذا السياق، أعلن سعادته توقيع اتفاقية بين المركز وجامعة لوسيل بشأن برنامج الماجستير المتخصص في التحكيم، بعد



اعتماده من وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، بما يمثل خطوة نحو تعزيز التأهيل الأكاديمي وإعداد كوادر وطنية متخصصة في هذا المجال.

تشريعات تعزز الثقة

وأوضح أن دولة قطر عززت مكانتها الدولية بانضمامها إلى عدد من الاتفاقيات ذات الصلة، وفي مقدمتها اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها، واتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار، بما يدعم الثقة في البيئة الاستثمارية ويعزز الضمانات القانونية للمستثمرين. وأشار إلى أن صدور قانون التنفيذ في عام 2024 أسهم في تعزيز فاعلية تنفيذ الأحكام، من خلال إضفاء الصفة التنفيذية على حكم التحكيم، الأمر الذي يدعم الثقة في اللجوء إلى التحكيم، ويوفر ضمانات أكبر للأطراف المتنازعة.

ولفت إلى أن التشريع القطري يستند إلى مبدأ سلطان الإرادة، الذي يشكل أساس اتفاق التحكيم، ويتيح للأطراف اختيار اللجوء إلى هذه الآلية لتسوية منازعاتهم، وفق الضوابط القانونية المعمول بها.

قواعد حديثة

وفيما يتعلق بتطوير إجراءات التحكيم، أشار سعادته إلى أن قواعد التحكيم الحديثة الصادرة عن المركز في عام 2024، والنافذة اعتبارا من يناير 2025، جاءت لمواكبة أفضل الممارسات العملية، وتضمنت آليات مثل محكم الطوارئ والتحكيم المعجل، بما يوفر إجراءات أكثر مرونة وسرعة، ويعزز الضمانات المقدمة للمستثمرين وقطاع الأعمال.

وأكد الشيخ الدكتور ثاني بن علي آل ثاني أن المشرع القطري تبنى نهجا داعما لاستقرار العملية التحكيمية، من خلال حصر دعاوى البطلان في حالات محددة واستثنائية، بما يحد من التدخل القضائي في أحكام التحكيم خارج الأطر التي يجيزها القانون.

وأضاف أن القضاء القطري عزز هذا التوجه عبر أحكام رسخت استقلالية العملية التحكيمية، واحترام إرادة الأطراف، وقصرت التدخل القضائي على الحدود التي تقتضيها الرقابة القانونية.

د. مسعود العامري: التكامل بين القضاء والتحكيم ضمانة لحماية الحقوق



أكد سعادة الدكتور مسعود بن محمد العامري، الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقضاء ووزير العدل السابق، أن العلاقة بين القضاء والتحكيم تقوم على التكامل بين وظيفتين قانونيتين، وليست علاقة تنافس أو تبعية، مشددا على أن الغاية المشتركة تتمثل في حماية الحقوق وضمان وصول أصحابها إلى العدالة بفاعلية وسرعة.

وأوضح، خلال مشاركته في الجلسة، أن القضاء يؤدي دورا محوريا في مساندة إجراءات التحكيم، من خلال احترام اتفاق التحكيم، واتخاذ التدابير الوقتية والتحفظية، والمساعدة في الإجراءات، والاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها، مع الحفاظ على استقلال هيئات التحكيم وحدود الرقابة القضائية التي يحددها القانون.

وأشار إلى أن جودة صياغة اتفاق التحكيم تمثل أحد أهم عناصر الوقاية من النزاعات الإجرائية، داعيا إلى مراعاة وضوح الشروط المتعلقة بالاختصاص ومقر التحكيم والقانون الواجب التطبيق.

وتناول أهمية سرعة الاستجابة القضائية للطلبات المرتبطة بالتحكيم، مؤكدا أن تأخر التدابير التحفظية قد يفقدها جدواها. كما شدد على ضرورة تحقيق التوازن بين سرعة الفصل وضمان حق الدفاع والمساواة بين الخصوم.

د. مبارك الهاجري: 3% فقط من دعاوى التحكيم انتهت ببطلانها



أكد القاضي الدكتور مبارك الهاجري، نائب رئيس محكمة التمييز في قطر والمحكم بمركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، أن القضاء القطري يتبنى نهجا يقوم على الرقابة القضائية المحدودة على أحكام التحكيم، بما يحقق التوازن بين احترام نهائية هذه الأحكام وضمان الالتزام بالقواعد القانونية والإجرائية.

وأوضح، خلال مشاركته، أن القانون لا يجيز الطعن في أحكام التحكيم بطرق الاستئناف أو التمييز، وإنما يقتصر الطعن على دعوى البطلان في حالات حددها المشرع على سبيل الحصر، دون إعادة بحث موضوع النزاع أو مراجعة تقدير المحكمين للوقائع.

وأشار إلى أن الرقابة القضائية تمتد كذلك إلى مرحلة الاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها، لافتا إلى أن القانون حدد مدة شهر واحد لرفع دعوى البطلان من تاريخ تسلم نسخة الحكم.

وكشف الهاجري عن إحصاءات للمحاكم أظهرت نظر نحو 200 دعوى مرتبطة بالتحكيم، من بينها 57 دعوى بطلان، انتهت أربع منها بالحكم ببطلان أحكام التحكيم، بما يمثل نحو 2 إلى 3% من إجمالي الدعاوى المرتبطة بالتحكيم.

نبيل عمران: التحكيم جزء من البنية التحتية للاقتصاد العالمي

أكد القاضي نبيل عمران، نائب رئيس محكمة النقض بمصر، أن التحكيم بات أحد أهم فروع القانون، وأصبح جزءا أساسيا من البنية التحتية للاقتصاد العالمي، على غرار أسواق المال والبنوك المركزية، لما يؤديه من دور في تعزيز الثقة الاستثمارية وحماية المعاملات.

وقال عمران، خلال كلمته بالجلسة، إن الدراسات الحديثة تشير أن الدول التي تمتلك أنظمة تحكيم قوية ومراكز متخصصة، إلى جانب قضاء واع يدرك حدود تدخله في دعاوى بطلان أحكام التحكيم، تستقطب استثمارات أجنبية بنسب أعلى تتراوح بين 15 و25 بالمائة مقارنة بالدول التي تعتمد أنظمة تقليدية في هذا المجال.



وأوضح أن التطورات التشريعية والمؤسسية في دول الخليج، ومن بينها قطر والإمارات وسلطنة عمان والكويت، تعكس تنامي الاهتمام ببناء منظومات تحكيم تواكب المعايير الدولية.

3 جلسات تناقش تعزيز الثقة وحماية الاستثمار وضمان العدالة التحكيمية

تواصلت جلسات المؤتمر بمناقشة عدد من القضايا المحورية المرتبطة بمستقبل التحكيم الدولي، شملت تطوير الإجراءات وتعزيز كفاءة مراكز التحكيم، وحماية الاستثمارات في ظل التحديات الراهنة، إلى جانب حدود السلطة التقديرية لهيئات التحكيم وضمانات العدالة، وذلك بمشاركة نخبة من القضاة والخبراء والأكاديميين والمحكمين من قطر وعدد من الدول العربية والأجنبية.

وأكد المشاركون في الجلسة الثانية، التي ناقشت مستقبل الإجراءات التحكيمية ودور مراكز التحكيم في الابتكار وتعزيز الكفاءة، أن بناء الثقة يمثل الأساس الذي تقوم عليه منظومة التحكيم المؤسسي، وأن ترسيخ هذه الثقة يتطلب حوكمة فعالة، وضمان الاستقلال والحياد، والالتزام بأفضل الممارسات الدولية. وشددوا على أن دور مراكز التحكيم لا يقتصر على توفير القاعات وإدارة الإجراءات، بل يمتد إلى ضمان نزاهة العملية التحكيمية وكفاءتها، من خلال كوادر متخصصة وخبرات مؤهلة لإدارة القضايا.



وتناولت الجلسة الثالثة، التي حملت عنوان «حماية الاستثمار من خلال التحكيم الدولي: التحديات الراهنة والاتجاهات الناشئة»، دور التحكيم الدولي في توفير الضمانات القانونية للمستثمرين، وحماية الاستثمارات في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية، إلى جانب مناقشة التحديات التي تواجه تسوية منازعات الاستثمار والاتجاهات الحديثة في هذا المجال.

وضمت الجلسة الأستاذ طارق لبان، الشريك بمكتب المحامون المتحدون ومكتب ثاني بن علي آل ثاني للمحاماة والاستشارات القانونية، والبروفيسور ماريا كيارا مالاجوتي، رئيس المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT)، والأستاذ خوار قرشي، رئيس مكتب ماكنير الدولي، والأستاذ أحمد دوراني، الشريك بمكتب سلطان العبد الله ومشاركوه والمحكم بمركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم، والأستاذة غوكتشي أويار، المستشار الأول بمحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، والأستاذ ريكاردو سيد، الشريك ورئيس قسم التحكيم الدولي بمكتب عيسى السليطي للمحاماة.

وتناولت الجلسة الرابعة، التي حملت عنوان «حدود السلطة التقديرية لهيئة التحكيم بين الحرية الإجرائية وضمانات العدالة»، نطاق الصلاحيات التي تتمتع بها هيئات التحكيم في إدارة الإجراءات والفصل في المنازعات، والتوازن بين منح المحكمين المرونة اللازمة لضمان كفاءة الإجراءات، والالتزام بضمانات العدالة وحقوق أطراف النزاع. وشارك في الجلسة نخبة من الأكاديميين والخبراء والمحكمين من قطر ومصر والمغرب، ناقشوا الأبعاد القانونية والعملية للسلطة التقديرية للمحكمين، وأهمية تحقيق التوازن بين استقلال هيئة التحكيم، وحيادها.